

الفصل الثاني

التعليل بالأسماء

أولاً : التعليل بالمفعول له (المصدر الصريح)

يُذكر المصدر الصريح في الكلام دالاً على المعنى الذي وقع الفعل من أجله ، وعلى كونه عذراً للفاعل ، فيبين بذلك علة وقوع الفعل ، وهذا المصدر هو المفعول له (ويُسمى أيضاً المفعول لأجله ومن أجله)^(١) ؛ لذلك خصه سيبويه بـ(باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله)^(٢) . وحدّه الزمخشري بأنه "علة الإقدام على الفعل وهو جواب له"^(٣) ، وعند غيره "هو المصدر المذكور علة للفعل"^(٤) ، نحو : "ضربته تأديباً له ، وقعدتُ عن الحرب جبناً ، وفعلتُ كذا مخافة الشر ، وفعلتُ ذلك أجل كذا"^(٥) فالتأديب - وهو مصدر أدب - إنما ذُكر ليبين علة وقوع الضرب وهو عذر الفاعل في إيقاعه ، وكذلك جبن الفاعل هو علة قعوده عن الحرب .

والمفعول له - على ما أشار إليه قسم من النحاة - إما أن يكون علة يُراد تحصيلها بإيقاع الحدث أو علة تُسبب وجوده ، جاء في الفوائد الضيائية : "هو ما فعل لأجله : أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده... فعل"^(٦) . وذكر المفعول له بالمعنى الأول يُؤدّى به التعليل بالغرض كقولنا : جئتُك إصلاحاً لأمرِك ؛ إذ الإصلاح هو العلة الغائية لإيقاع المجيء ، وهو

(١) حاشية الصبّان : ١٧٩ / ٢ ، شرح التصريح : ٥٠٩ / ١ .

(٢) الكاب : ٣٦٧ / ١ .

(٣) شرح المفصل : ٥٢ / ٢ .

(٤) شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي (ت ٨٠٧هـ) ، ضبطه وخرّج آيآته وشواهد الشعرية : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) : ١٠٨ .

(٥) شرح المفصل : ٥٢ / ٢ .

(٦) الفوائد الضيائية : أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، مكتبة البشري ، كراتشي - باكستان ، ط ١ (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) : ٣٠٨ / ١ .

علة يُراد تحصيلها ؛ فالجائي يفعل المجيء ليقع الإصلاح الذي من شأنه أن ينتج ويحصل منه ، فهو إذاً غرض الفاعل في فعله ، وهو متقدم عليه في الذهن متأخر في الخارج ، وكذا لو قيل : (ضربته تأديباً) فالتأديب قد فعل له الضرب إذ به يحصل وعليه يترتب ، فقصد بالضرب تحصيل التأديب والثاني علة الأول وغرضه ، و(له جهتان : هو باعتبار إحداها سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب للضرب ، وباعتبار وجوده مسبب عن الضرب) (١) .

أمّا ذكر المفعول له بالمعنى الثاني فيؤدّي به التعليل بالسبب كقولنا (تجنّبه حذر شرّه) فالحذر من الشر سبب لإيقاع التجنب ومسبّب لإيجاده ؛ إذ إن حذر الفاعل من الشر قد دفعه إلى أن يتجنب المفعول به . وكذا لو قيل (عض إصبعه ندماً) فالندم هو سبب إيقاع العض وهو متقدم عليه في الذهن والخارج .

ولكون المفعول له علة لوقوع الحدث صحّ أن يقع جواباً للسؤال عنها بـ(لم) ؛ فلو قيل : لم جئت ؟ يُجاب : إصلاحاً لأمرك ، أو يُقال : لم تجنّبته ؟ فيُجاب : حذر شرّه . ولما كان جواب كل سؤال بحسبه (تعليلًا بالسبب أو تعليلًا بالغرض) فقد دلّ وقوع المفعول له جواب (لم) على أن الأصل فيه أن يكون مجروراً باللام ، قال سيبويه : "...فعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ؛ ولكنه لما طرَح اللام عمل فيه ما قبله) (٢) . وهذا يوافق القول بإفادة المفعول له التعليل بالغرض وبالسبب ؛ إذ إن اللام - كما مر في موضعه - تفيد التعليل بهما أيضاً .

ومصطلح المفعول له - أو ما يرادفه - يُطلق على المصدر المنصوب عندما يكون جامعاً لشروط وضعها النحاة على خلاف فيما بينهم . فلا بد أن يكون :

١ - قليلاً (٣) : أي من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة (٤) ، لا من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقراءة ، قال تعالى : (لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ

(١) الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العلي ، مطبعة العاني ، بغداد (بدون تاريخ) : ٣٢٥/١ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٦٩ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ ، أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٥ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٨٠ .

(٤) شرح التصريح : ١ / ٥٠٩ .

وَأَيَّاكُمْ) (الإسراء : ٣١) فالخشية من أفعال النفس الباطنة ، وأفادت تعليلًا بالسبب ، ولا يجوز نحو : (حضرت قتلاً للكافر) .

وعَلَّ الأزهري اشتراط كون المفعول له قلبياً بأن "العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء مُتَقَدِّم عليه ، وأفعال الجوارح ليست كذلك" (١) . وهذا مردود بأن "المفعول له هو الحامل على الفعل ، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل - كما في قعدتُ جنباً- أو تأخر عنه - كما في جئتُك إصلاحاً لحالك ؛ وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل ... فهي متقدمة من حيث التصور ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود" (٢) . ويصدق هذا الشرط -أن يكون قلبياً- على المفعول له إذا أفاد تعليلًا بالسبب، أما إذا أفاد تعليلًا بالغرض فليس كذلك ، قال الرضي : "المفعول له على ضربين : إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو (قعدتُ جنباً) فهو من أفعال القلوب كما قالوا، وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً ؛ أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب ، نحو (ضربته تقويماً) و(جئتُه إصلاحاً)" (٣) .

٢- مُفْهِمًا الْعِلَّةَ : قال أبو حيان : "وشرط هذا المصدر أن يكون سبباً لحدث أو مسبباً عنه" (٤)، أما كونه سبباً للحدث فهو واضح ، وأما كونه مسبباً عنه فلعله يعني إذا كان مفيداً تعليلًا بالغرض ؛ إذ إن الغرض مسبب عن الحدث في الخارج مسبب له ذهنياً وتصوراً . على أن غياب هذا الشرط لا يحيز دخول اللام المعللة أو أي حرف من حروف التعليل الأخرى على نية التعليل .

(١) شرح التصريح : ١ / ٥٠٩ .

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ١ / ٦٠٧ .

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ١ / ٦١٤ - ٦١٥ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ .

٣- مشاركا المعلل في الزمان : أي أن يتحد زمن حدوث الفعل المعلل والمصدر المعلل^(١) (المفعول له) ، بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ك (جئتك طمعا في معروفك) و(قعدت عن الحرب جبنا) فزمان الحدث (وهو المجيء والعودة) بعض زمان المصدر المعلل (وهو الطمع والجنب)^(٢) ، ذلك أن الطمع والجنب لما كانا سببين دفعا الفاعل لإيقاع فعله فهما إذا قد وُجدا قبل الفعل واستمر وجودهما حتى إيقاع الفعل ، فهو نتيجة لهما . أو أن يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس^(٣) ، فالأول - ويكون في التعليل بالسبب - نحو (حبستك خوفاً من فرارك) فالخوف سبب الحبس وهو ما دفع الفاعل لحبس المفعول فيطمئن ، وبإيقاعه - أعني الحبس - ينتهي الخوف ، وبداية الحبس كانت آخر زمان الخوف. والثاني - ويكون في التعليل بالغرض - نحو (جئتك إصلاحاً لحالك) و (شهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين الفريقين) فشهود الحرب غرضه إيقاع الهدنة ، وبداية الهدنة نهاية الحرب ونهاية شهودها . ومن ثم فإن أول زمان المصدر (وهو إيقاع الهدنة) آخر زمان الحدث (وهو شهود الحرب) .

وقد يكون زمن إيقاع الحدث مطابقاً لزمن المصدر يبدأ معه وينتهي معه على نية تحقيق أثر للمصدر ، ويكون هذا في التعليل بالغرض بخاصة ، كقولهم : ضربته تأديباً ، فزمن الضرب هو زمن التأديب بلا فرق بينهما . وشرط هذا الشرط الأعم الشنمري (ت ٤٧٦هـ) والمتأخرون كالشلوبين^(٤) (ت ٦٤٥هـ) قال أبو حيان : "لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز : جئتك أمس طمعا في معروفك الآن"^(٥). والدكتور فاضل السامرائي لم ير سبباً يمنع أن يقال : (قصدت مكة أداءً لفريضة الحج) إذ إن زمن القصد غير زمن أداء الفريضة ، وعززه بقوله تعالى : (وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ)

(١) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت (بدون تاريخ) : ٢ / ٢٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٨١ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٠ .

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١ / ٦١١ .

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١ / ٦١١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ .

(آل عمران : ٣-٤) فهداية الناس لا تشترك مع الإنزال في الوقت وإنما هي بعده ، فزمانهما مختلفان ، وقوله تعالى : (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ لِثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) (النحل : ١٠٢) إذ التثبيت والهداية والبشرى بعد التنزيل لا وقته^(١) .

يؤيد هذا المذهب أن مشترطي اتحاد الحدث والمصدر زمنًا قد مثلوا بنحو : (جئتكَ إصلاحًا لحالك) كما مرَّ ، والحال أن زمن الإصلاح غير زمن المجيء ، فهو يقع بعد انقطاعه لا مع آخره ، وعليه كان اللازم أن يُجرَّ باللام على ما ذهبوا إليه ، كما كان ذلك في قول امرئ القيس مثلاً :

جِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ^(٢)

ولعلَّ تمثيلهم لما ذهبوا إليه يصح لو كان المجيء من الإصلاح ، والإصلاح يقع بوقوع المجيء ، فكأنما قيل : مجئني إصلاح لحالك . ومثله قولهم : (جئتُ إكرامًا للزائرين) فإذا كان المجيء هو الإكرام والإكرام يحصل به صحَّ التمثيل ، وإذا كان المعنى : جئتكَ كي أكرم الزائرين تغاير الزمان أعني زمن الحدث الذي هو المجيء وزمن المصدر الذي هو الإكرام ؛ إذ يكون تاليًا له منقطعًا عنه وليس مع آخره كما قالوا .

على أننا قد نلاحظ أيضًا في بعض ما مثَّل به لعدم الاشتراط مأخذًا أو توجيهًا يعترض بهما عليه ؛ ذلك أنه من غير الصحيح أن يُقال : (جئتُك أمس طمعًا في معروفك الآن)^(٣) وأيضًا قولهم المماثل له : (أكرمتُك أمس طمعًا غدًا في معروفك)^(٤) ؛ لأن المفعول له إنما ذكر ليعلِّل المجيء والإكرام ووقعهما كان في زمن ماضٍ (أمس) وهو- أعني المفعول له- في كلا المثالين قد أفاد تعليلًا بالسبب ؛ إذ إن الطمع هو الحامل للفاعل على الفعل وليس غرضًا له . والسبب - كما علمنا - سابق للفعل ذهنيًا وخارجيًا ، ومن ثمَّ لما كان إيقاع الطمع - في المثال - منقطعًا عن إيقاع الفعل ، لاحقًا له (إذ يقع الآن أو غدًا) كان المثال مُحالًا ، فإذا وقع

(١) معاني النحو : ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ . (نَضَّتْ) : خلعت ، (لبسة المتفضل) : ما تلبسه وقت النوم من قميص و إزار .

(٣) شرح التصريح : ١ / ٥١٠ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٣ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٨١ .

المجيء أو الإكرام أمس استحال أن يكون الطمع سبباً له متأخراً عنه بأن يقع الآن أو يقع غداً.

ويصدق هذا على قولهم : (تعبت اليوم طلباً للراحة غداً) فالمفعول له (طلباً) قد علل التعب ، وهو تعليل بالسبب ، فالطلب هو ما قد دفع الفاعل لإيقاع فعله وهو مشارك له وقتاً فلا يقع طلب الراحة غداً ، وإنما الراحة نفسها تكون كذلك وحصولها هو الغرض من التعب في المعنى .

أما عن آيتي آل عمران (٣ ، ٤) فقد كان الفعل المعلل هو (أَنْزَلَ) ، وفي آية النحل (١٠٢) الفعل المعلل هو (نَزَلَ) ، والإنزال غير التنزيل على ما جاء عند بعض المفسرين؛ ذلك أن الإنزال يدل على نزول الكائين - التوراة والإنجيل - جملة واحدة ، والتنزيل يدل على التنجيم^(١) . وعليه إذا صحَّ الاعتراض على شرط اتحاد الزمن بآيتي (آل عمران) فقد يُردُّ على آية (النحل) أن تنزيل القرآن الكريم تدريجاً قد تتخلله الهداية والبشرى للمسلمين فيشارك الفعل (نزل) مع المفعول له (هُدًى وَبُشْرَى) في الوقت ، ولا وجه عندئذٍ لذكر الآية هنا . ولو ذُكر من لم يشترط اتحاد الزمن^(٢) بدلها قوله تعالى : (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً) (النحل : ٦٤) لما ورد مثل هذا الاعتراض عليه .

٤- مشاركاً المعلل في الفاعل^(٣) : أي أن يكون فاعل الفعل المعلل وفاعل المصدر المعلل واحداً ، فمن يقوم بالضرب هو من يقوم بالتأديب في (ضربته تأديباً) ومن يجيء هو نفسه من يقوم بالإصلاح لو قيل (جئتكم إصلاحاً) ، وفاعل الحبس في (حبستك خوفاً من فرارك) هو الخائف ، كما أن المُكْرَم في (أكرمتمك طمعاً في معروفك) هو الطامع في المعروف . وهذا الشرط - كسابقه - قاله الأعلام الشنمري والمتأخرون ، ولم يشترطه المتقدمون وابن خروف^(٤) (ت ٩٠٦هـ) . واحتج الأخير بقوله عز وجل : (يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)

(١) الكشف : ١ / ٥٢٦ ، التحرير والتنوير : ٣ / ١٤٨ .

(٢) وهو الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو : ٢ / ٢٣٢ .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٨٠ ، شرح التصريح : ١ / ٥١١ .

(٤) حاشية الصبان : ٢ / ١٨١ ، شرح التصريح : ١ / ٥١١ .

(الرعد : ١٢) ^(١) . ففاعل الإراءة هو الله ، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون . وقد أول القائلون باتحاد فاعل الخوف والطمع بالإخافة والإطماع ، أي : يريكم البرق إخافة لكم وإطماعاً ، وحُذِفَت الحروف الزائدة . وأول ابن مالك في شرح التسهيل (يُريكم) يجعلكم ترون ، فيتحد فاعل الخوف والطمع مع فاعل الرؤية لا فاعل الإراءة ، إذ التعليل هنا باعتبار الرؤية لا الإراءة ، وعليه يكون اتحاد الفاعل في الآية الكريمة تقديرًا ^(٢) .

وقد رُدَّ التأويل الثاني بأنه "خلاف الظاهر ، وأن العامل الذي يتعلق به الأحكام النحوية هو (يُريكم) لا (ترون) ، وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية ، لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا" ^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن ذكر الخوف والطمع هنا إما أن يكون تعليلًا بالسبب أو تعليلًا بالغرض ، فإن كان تعليلًا بالسبب وجب أن يكون خوف المخاطبين وطمعهم سابقًا للإراءة ، والحال أنه ليس كذلك ، وليس الدافع للإراءة هو أنهم كانوا خائفين طامعين .

وأما لو كان تعليلًا بالغرض فإن هذا يعني أن الخوف والطمع غرض للإراءة ، وعليه فهما إما أن يكونا بمعنى الإخافة والإطماع وعندئذ يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل المعلن ، أو يكونا بمعنى : أن يخافوا ويطمعوا ، فالخوف والطمع أثر الإخافة والإطماع ، أي : يريهم البرق ليخافوا ويطمعوا ، فلا يتحد الفاعلان .

والأقوى عند الرضي الإسترابادي عدم الاشتراط قال : "وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهذا الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي - رضي الله تعالى عنه - في نهج البلاغة : (فأعطاه الله النظرة استحقاقًا للسخطة واستتمامًا للبلية) والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز أن يكون (استحقاقًا) حالًا من المفعول لأن (استتمامًا) إذاً يكون حالًا من الفاعل ، وكذا إنجازًا للعدة ولا يُعطف حال الفاعل على حال المفعول" ^(٤) .

(١) المصدران أنفسهما .

(٢) شرح التصريح : ١ / ٥١١ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٨١ .

(٣) حاشية الصبان : ٢ / ١٨١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٦١٢ - ٦١٣ .

والدليل على عدم لزوم هذا الشرط قوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا)
 اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ (فاطر : ٤٢) فقوله (استكباراً) يعلل زيادة النفور وفاعله
 الكفار ، أما فاعل زيادة النفور فهو النذير ، فاختلف فاعلاهما . وأيضاً قوله عَزَّ وَجَلَّ :
 (وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ* تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ) (القمر:١٣-١٤) فعَلَّلَ
 الجري بالجزاء وفاعل الجري السفينة ، وفاعل الجزاء هو الله .

من ذلك يظهر أن مشاركة المصدر المعلل للفعل المعلل في الفاعل ليس شرطاً لازماً
 لكنه هو الغالب ، لذا كان لابد من دليل على خلاف ذلك إذا ما أُريدَ خلافه .
 فالأصل إذاً هو الاتحاد في الفاعل والخروج على هذا الأصل يحتاج إلى دليل يدل عليه
 - كما كان ذلك في الاتحاد بالزمان - فإن لم يكن هناك دليل تعين الاتحاد^(١) .

٥- وغير ذلك اشترط بعض النحويين أن يَصِحَّ وقوع المفعول له جواب (لم) ، وأن لا يكون
 من لفظ الفعل^(٢) .

أمّا أن يكون جواب (لم) فهذا دلّ عليه شرط إفهامه العلة ؛ إذ إن السؤال بـ(لم) هو
 سؤال عن العلة ، فإن كان المصدر مُفهِمًا إِيَّاهَا صَلَحَ بالضرورة أن يقع جواباً لـ (لم) . وأمّا
 عدم كونه من لفظ الفعل فهو أمر بديهي لأنه لو كان كذلك لكان الحدث نفسه علة ومعلولاً
 لنفس العلة "والشيء لا يكون علة لنفسه ، إنما يتوصّل به إلى غيره"^(٣) .

مما تقدّم يتبيّن أنّ أهم ما يشترط في المفعول له أن يكون مصدرًا مُفهِمًا للعلة ، وننتعين
 فيه مقارنة الفعل المعلل في الزمان والفاعل إذا لم يدل دليل على خلاف ذلك ، كما أنه إذا
 كان سبباً وليس غرضاً كان قليلاً ، ولو جاء عكس ما تقدم لوجب جرّه باللام أو بحرف جر
 معلل مناسب^(٤) ، كأن يكون غير مصدر كقوله تعالى : (وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)^(٥)
 (الرحمن : ١٠) ، أو لا يكون متحدًا مع الفعل في الزمان كقول امرئ القيس المارّ ذكره :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ^(٦)

(١) معاني النحو : ٢ / ٢٣٣ .

(٢) شرح المفصل : ٢ / ٥٢ ، شرح التصريح : ١ / ٥١١ .

(٣) شرح المفصل : ٢ / ٥٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٥ ، شرح المفصل : ٢ / ٥٣ ، أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ ، شرح التصريح :

١ / ٥١١ .

(٥) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٥ ، أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ .

أو في الفاعل كقول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ^(١)

أو فيهما كليهما كقوله تعالى : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ)^(٢) (الإسراء : ٧٨) أو أن يفيد تعليلًا بالسبب وهو غير قلبي كقوله عرّ وجلّ : (لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٣) (الأنعام: ١٥١) .

ثم إن اجتماع هذه الشروط في المصدر لا يوجب نصبه بل يجيزه ويجيز الجر على اختلاف في المعنى غالباً . والنصب أكثر من الجر إذا كان بأل ، وبقلّة إن كان مجرداً من (أل) ويستويان في المضاف^(٤) ، ومن جرّه قول الشاعر :

مَنْ أَمَكَّمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ^(٥)

وبعكسه ما اقترن بـ(ال) ، فيكثر فيه الجر ، ونصبه قليل . فمن الأول قولنا : (ضربته للتأديب) ومن الثاني قول الشاعر :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ^(٦)

ويستوي الأمران - أعني نصب المفعول له المستكمل للشروط وجره - إذا كان مضافاً، فكلاهما كثير ، قال تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (البقرة: ١٩) وقال حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا^(٧)

فكل من (حذر ، ادخار) مضاف منصوب ، ويجوز فيهما : لحذر الموت ، لادخاره^(٨) .

(١) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٧ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٨ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٣ .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٢ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٥) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٩ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٣ .

(٦) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٨ ، شرح التصريح : ١ / ٥١٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٧ .

(٧) الكتاب : ١ / ١٨٥ ، ٤٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٩٠ .

(٨) أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٧ - ١٩٠ .

ومن الجدير بالذكر هنا أن مصطلح المفعول له (أو ما يرادفه) هو مصطلح بصري .
 والمفعول له عندهم على تقدير حرف تعليل^(١) ، والكوفيون يدخلونه في المفعول المطلق ،
 فانتصابه عندهم "انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجر ، ولذلك لم يترجموا له
 استغناءً بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي"^(٢) ، فإذا قلت : ضربت
 زيداً تقوياً ، فكأنك قلت : قومت زيداً بضربي له تقوياً ، وجئت إكراماً لك ، فكأنك قلت :
 أكرمتك إكراماً^(٣) . فالفعل المقدم على المفعول له ملاقٍ له في المعنى ، وإن خالفه في
 الاشتقاق ، وهو ناصبه عندهم^(٤) . فما قبل المصدر يتضمن معناه إذ هو تجسيد وتطبيق وتبيين
 له ، فضرب زيد هو التقويم ، والمجيء هو الإكرام ، فشابه مضمون ما قبل المصدر في السياق
 معنى المصدر الوضعي .

واختلف النحاة في نقلهم عن الزجاج ؛ فقليل إن مذهبه مذهب سيبويه ، وقليل إن
 المفعول له عنده مفعول مطلق ناصبه الفعل المتقدم عليه من قبيل المصدر المعنوي وهو مذهب
 الكوفيين ، ونقلوا أن المفعول له عنده مفعول مطلق أيضاً إلا إن ناصبه فعل مقدر أو مضمّر
 من لفظه^(٥) .

أمّا كون المفعول له مفعولاً مطلقاً ناصبه فعل مضمّر من لفظه فعليه يكون التقدير في
 نحو : "جئتُ إكراماً لك : أكرمتُك إكراماً لك ، حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ
 به ، فلذلك لم يظهر"^(٦) .

وما يفهم مما جاء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) يختلف عما نُقل عنه ، فهو لم
 يصرح بأنه مفعول مطلق ، كما لم يصرح بأن ناصبه فعل مضمّر من لفظه ، قال في قوله عزَّ
 وجلَّ : (بِسْمِ اللَّهِ اسْتَثْبَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ

(١) شرح التصريح : ١ / ٥١٤ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٧٩ .

(٢) همع الهوامع : ٢ / ٩٩ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٤ .

(٤) شرح التصريح : ١ / ٥١٤ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٧٩ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٦٠٨ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٤ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٧٩ ،

شرح التصريح : ١ / ٥١٤ .

(٦) همع الهوامع : ٢ / ٩٩ .

يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) (البقرة: ٩٠) : "ونصب بغياً مصدرًا مفعولاً له ، كما تقول : فعلتُ ذلك حذرَ الشرِّ أي : لحذرِ الشرِّ ، كأنك قلت : حذرتُ حذرًا ، ومثله من الشعر قول الشاعر وهو حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا
المعنى : أغفر عوراء الكريم لادخاره ، وأعرض عن شتم اللئيم للتكرم ، وكأنه قال : أدخِرُ الكريمَ ادخارًا ، وأتكرمُ على اللئيم تكريمًا ، لأن قوله أغفر عوراء الكريم معناه : أدخر الكريم ، وقوله وأعرض عن شتم اللئيم تكريمًا معناه : أتركّم على اللئيم" (١) .

وقال مثل ذلك في قوله تبارك وتعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (البقرة : ١٩) : "وإنما نصبت ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرًا ، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت" (٢) .

وقال في الآية الكريمة : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء : ١١٤) : "نصب ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ لأنه مفعول له ، والمعنى : ومن يفعل ذلك لابتغاء مرضاة الله ، وهو راجع إلى تأويل مصدر ، كأنه قال : ومن يبتغي ابتغاء مرضاة الله" (٣) .

فصرّح بأن بغياً ، وحذر الموت ، وابتغاء مرضاة الله مفعول له ، وقدّر المعنى باللام ، قال : لحذر الشر ، لادخاره ، لحذر الموت ، لابتغاء ، وما تقدّر فيه اللام هو المفعول له ، ولا يجوز تقديرها في المفعول المطلق ، فلا تقول في ضربته ضرباً : ضربته للضرب .

وهو بذلك يوافق البصريين في تسمية المفعول له وفي معناه ، وخالفهم في أن نصبه على المصدرية لا على إسقاط حرف الجر ، بل وافقهم أحياناً في هذا الأخير أيضاً في قوله في الآية

(١) معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شليبي ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) : ١ / ١٧٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٩٧ / ١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٦ / ٢ .

الكريمة : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ) (التوبة : ١٠٧) قال : "انتصب (ضراراً) مفعولاً له ، المعنى : اتخذوا للضرار والكفر والتفريق والإرصاد ، فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب" (١) .

وإذا اعتقدنا بتعارض قول الزجاج ، إلا أننا لا نؤيد أنه يفترض وجود فعل مضمر من لفظ المصدر قد حُذِفَ ، يدل على ذلك قوله بأن (أغفر عوراء الكريم) معناه : أدخر الكريم ، وأن (أعرض عن شتم اللئيم) معناه : أتكرم على اللئيم ، وأن (جعلهم أصابعهم في آذانهم) يدل على حذرهم الموت ، فما قبل المصدر في هذا كله يتضمن معناه تضمناً . وإذا كان ما قبل المصدر متضمناً معناه فقد أغنى عن اقتراض إضمار فعل آخر .

ومن ثم فإنني أذهب إلى أن الزجاج يرى أن المفعول له منصوب بمضمون الجملة المتقدمة عليه ، فهي بمعنى فعل من لفظه أو بتعبير آخر : بما يؤول من مضمون ما قبله من فعل من لفظه ؛ إذ إن مضمون الجملة قبله كمعناه ، فشابه بذلك نصب المصدر المفعول المطلق النوعي المنتصب بفعل بمعناه . ويدل على ذلك ما جاء فيما تقدم من أقواله ، فهو في كل مرة يفسر ويوضح معنى الجملة ليبين معنى المصدر وهو كونه مفعولاً له ، ثم يؤول ما قبل المصدر ليبين ناصب المصدر . فعندما يفسر ويوضح معنى الجملة يضعه بعد لفظ أي أو المعنى ، ويقدر حرف اللام ، فقال : أي : لحذر الشر ، المعنى : أغفر عوراء الكريم لادخاره ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، والمعنى : ومن يفعل ذلك لابتغاء مرضاة الله ؛ فيتضح به أن المصدر بمعنى اللام وهو مفعول له . وأما عندما يريد أن يبين ناصب المصدر فإنه يؤول مضمون ما قبله بفعل من لفظه مقرباً إياه بلفظ "كأنك قلت" أو "كأنه قال" أو ما شابه ، فقوله مثلاً : كأنك قلت يحذرون حذراً ، أراد به أن (يحذرون) هو تأويل ما قبل المصدر ومضمونه ، لذلك علّله بقوله "لأنَّ جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدلُّ على حذرهم الموت" ، أما ذكره (حذراً) فليدل به على أن المفعول المطلق (حذراً) منصوب بـ(يحذرون) وشابه المفعول له في الآية بأن ناصبه (يحذرون) المفهوم مما قبله ، ولم يرد بذكر المصدر (حذراً) هنا معناه ، ولهذا قال قبله "وليس نصبه لسقوط اللام وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر" . ومثل هذا نلاحظ

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٦٨ .

في قوله في آية النساء : ١١٤ ؛ فيظهر بذلك أن ذكره للفعل ومصدره بعد لفظ (كأن) لا يريد به إلا توضيح ناصب المفعول له .

ولعلّ التكرار في كلام الزجاج هو الذي أدّى إلى الاختلاف في النقل عنه ، فكون المفعول له عنده على معنى اللام جعلهم يقولون إن مذهبه مذهب سيبويه ، تُضاف إليه موافقته لهم أحياناً . وقوله بأنه منصوب بتأويل المصدر وأن ما قبله كعنايه جعلهم يقولون إنه يذهب إلى أن المفعول له مفعول مطلق .

أما الجرمي فعنده أن المفعول له ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً ، فيقدّر قوله تعالى : (حَذَرَ الْمَوْتِ) محاذرين الموت^(١) .

ومن ثمّ فلا يشترط في المصدر أن يكون مفعولاً له إذا اجتمعت شروطه ؛ فيحتمل أن يكون مفعولاً له ومفعولاً مطلقاً أو مفعولاً له وحالاً أو يحتمل الثلاثة . جاء في المغني في ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله : "من ذلك : (يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الرعد : ١٢) أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، وابن مالك يمنع حذف المصدر المؤكّد إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ... وتقول (جاء زيد رغبةً) أي يرغب رغبة ، أو مجيء رغبة ، أو راغباً أو للرغبة"^(٢) .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ) (البقرة : ١٠٩) ف "انتصاب (حَسَدًا) على أنه مفعول من أجله والعامل فيه (وَدَّ) أي : الحامل لهم على ودادهم ردكم كفاراً هو الحسد ، وجوزوا فيه أن يكون مصدرًا منصوباً على الحال ، أي : حاسدين ... وجوزوا أيضاً أن يكون نصبه على المصدر والعامل فيه فعل محذوف يدل عليه المعنى ، والتقدير : حسدوكم حسداً"^(٣) . فقوله : (حَسَدًا) لم يكن تنصيماً على العلة إذ احتمله واحتمل الحالية والمفعولية المطلقة ، وقد تكون هذه المعاني كلها مرادة ، والله أعلم . فيُحتمل أن يكون المراد : ودوا ذلك للحسد ، وهم في حال يحسدون فيها ، وودهم لذلك ود حسد ، فهذا (اتساع كبير فبدل أن يقول ثلاثة

(١) شرح الرضي على الكافية : ٦٠٨ / ١ .

(٢) مغني اللبيب : ٦٤٤ / ٢ .

(٣) البحر المحيط : ٥١٨ / ١ .

تعبيرات مختلفة قال تعبيراً واحداً جمعها كلها) . بخلاف ما لو قيل : (ودوا ذلك للحسد) فإن هذا يكون للتعليل فقط .

ومن الجدير بالذكر هنا أن المفعول له إذا أُريدَ جره فلا يتحتم أن تكون اللام هي الجارة ، فقد تجره حروف التعليل الجارة كالباء وعن وفي ومن وعلى ، وعندئذ قد يصدق عليها ما تقدم هنا على اختلاف في المعنى الدقيق لها ؛ إذ لكل حرف خصوصية في معنى التعليل به على ما مرّ في مواضعها .

ثانياً : التعليل بالمصدر المؤول

من المصادر المؤولة ما يفيد تعليلًا وهو ما كان مسبوكًا من (أَنْ) والفعل أو من (أَنَّ) واسمها وخبرها ، وسنفصل القول في التعليل بهما فيما يأتي :

١- التعليل بالمصدر المؤول من (أَنْ والفعل):

قد يأتي المصدر المؤول من (أَنْ والفعل) معللاً ما قبله كما كان ذلك في المصدر الصريح ، وكما تُقدَّر لام التعليل وغيرها من حروف الجر مع المفعول له كذلك تُقدَّر قبل (أَنْ والفعل) . قال سيبويه في كتابه : "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تُحذف من أَنْ كما حُذِفَتْ من أَنْ ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلتُ ذاك حَذَرَ الشرِّ ، [أي لِحَذَرِ الشرِّ] ... ومثل ذلك قولك : إنما انقطع إليك أَنْ تُكْرِمه ، أي : لِأَنْ تُكْرِمه . ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أَنْ يُصِيبك أمرٌ تكرهه ، كأنه قال : لِأَنْ يصيبك أو من أجلِ أَنْ يصيبك" (١) . فالانقطاع قد علِّلَ بالمصدر المؤول (أَنْ تُكْرِمه) ، والنهي عن الفعل علِّلَ بـ(أَنْ يُصيبك...) .

ومثل ذلك قوله تعالى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا) (المائدة : ٢) فالمصدر المؤول (أَنْ صَدُّوكُمْ) تعليل للشأن (شدة الغضب) وهو على تقدير لام العلة ، جاء في الكشف : "و(أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح الهمزة ، متعلق بالشأن بمعنى العلة ... والمعنى : ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء ، ولا يحملنكم عليه" (٢) .

و(أَنْ) في المصدر المعلِّل قد تكون داخلة على فعل مضارع كالجملتين المتقدمين ، أو داخلة على فعل ماضٍ كالآية المتقدمة وكقوله تبارك وتعالى : (عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) (عبس : ١-٢) أي : لأن جاءه " ﴿ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ مجرور بلام الجر محذوف مع

(١) الكتاب : ٤٧٦ / ١ .

(٢) الكشف : ١٩٣ / ٢ .

(أَنْ) ^(١) ، وقوله : (بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (ق : ٢) أي : مِنْ أَنْ جَاءَهُمْ "﴿أَنْ جَاءَهُمْ﴾ مجرور بـ (مِنْ) المحذوفة مع (أَنْ) ، أي عجبوا من مجيء منذرٍ منهم" ^(٢) .

ومن ثَمَّ فإن المصدر المؤول في مثل ذلك يُعدُّ مفعولاً له عند النحاة ، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنِّي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ) (يوسف : ٦٦) : "﴿أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ مفعول له ، والكلام المثبت الذي هو قوله (لَتَأْتُنِّي بِهِ) في تأويل النفي . معناه : لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم ، أي : لا تمتنعون منه لعله من العلل إلا لعله واحدة وهي أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ) ^(٣) .

وعليه فقد يفيد المصدر المؤول (المفعول له) تعليلًا بالغرض كالمثال الأول : (إِنَّمَا انقطع إليك أَنْ تُكْرِمَهُ) إذ الإكرام غرض للانقطاع ، وهو متقدّم عليه في الذهن متأخّر عنه في الخارج . وقد يكون تعليله تعليلًا بالسبب كما في آية (المائدة : ٢) المتقدّمة : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ ...) فالصد عن المسجد الحرام سبب للشنآن . وكذا آية (يوسف : ٦٦) المتقدّمة : (لَتَأْتُنِّي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ) إذ إن امتناع الإتيان يتسبب عن الإحاطة بهم فليست الإحاطة بهم غرضًا لإتيانهم به .

ولعلّ المصدر المؤول المعلّل إذا كان فعله ماضيًا تعين أن يكون تعليله تعليلًا بالسبب ؛ ذلك أن زمنه عندئذ يكون ماضيًا ، وهو كذلك بالنسبة للفعل المعلّل ، لذا فهو مُتقدّم عليه ، وما دام أمره كذلك لا يصلح أن يكون غرضًا له ، ففي آيتي عبس : (عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) (٢-١) مجيء الأعمى سبب للعبوس (أو التولي) وفي آية ق : (بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (٢) مجيء منذرٍ منهم سبب العجب .

أما قولك : (لا تفعل كذا وكذا أَنْ يُصِيبَكَ أَمْرٌ تكرهه) ومثله : (ربطت الفرس أن تنفلت) فواضح فيهما أن تعليل المصدر المؤول - على الظاهر - ليس تعليلًا بالسبب ؛ إذ ليس سبب النهي عن الفعل أنه أُصيب بأمر يكرهه ، ولا سبب ربط الفرس أنها انفلتت . كما أن

(١) التحرير والتنوير : ٣٠ / ١٠٤ .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٦ / ٢٧٩ .

(٣) الكشف : ٣ / ٣٠٥ .

المصدر المؤول فيهما - على الظاهر - ليس غرضاً للفعل المعلّل ، فليس الغرض من نهيه أن يصيبه أمر يكرهه ، ولا الغرض من ربط الفرس أن تنفلت .

والواضح فيهما أيضاً أن علة النهي عن الفعل هو أن لا يصيبه أمر يكرهه ، وعلة ربط الفرس هو ألا تنفلت . فتبيّن أن المراد من الجملة نقيض الظاهر ، ومعنى المصدر هو معكوس ما يؤدي إليه الفعل المعلّل ، فالانتهاء عن الفعل لا يؤدي إلى الإصابة بأمر مكروه بل إلى عدم الإصابة به ، وربط الفرس لا يؤدي إلى انفلاته بل إلى عدم انفلاته ، وهذا المعنى حمل النحاة على تأويل ما ورد مماثلاً لهذين المثالين مرة بتقدير اسم يفهم أن المعنى المذكور غير مراد من إيقاع الفعل ، وكونه غير مراد هو علة الفعل المعلّل . ومرة بتقدير معنى لـ (أن) ينفي ما بعدها ، والمعنى المنفي هو غرض الفعل المعلّل ؛ ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن المصدر المؤول مضاف إلى اسم محذوف هو المفعول له وقدره بـ (مخافة) أو (كراهة) أو غير ذلك مما يستقيم به المعنى^(١) . وعليه فتقدير المثالين : لا تفعل كذا مخافة أن يصيبك أمر تكرهه ، وربطت الفرس مخافة أن تنفلت . وعلى هذا التقدير يكون التعليل تعليلاً بالسبب ؛ إذ الخوف مُتقدّم على الفعل المعلّل وهو الحامل عليه . وهذا الذي يفهم أن المعنى المذكور (الإصابة أو الانفلات) غير مرادين إذ إنهما مخوف منهما .

والكوفيون ذهبوا إلى أن (أن) بمعنى (لئلا) والتقدير لا تفعل كذا لئلا يصيبك أمر تكرهه ، وربطت الفرس لئلا تنفلت^(٢) .

وقيل إن ذلك على إضمار اللام قبل (أن) وإضمار (لا) بعدها^(٣) .

وعلى التقديرين الأخيرين يكون التعليل تعليلاً بالغرض ؛ إذ إن عدم الإصابة وعدم الانفلات متقدمان في الذهن على الفعل المعلّل ، متأخران عنه في الخارج . على أن القول بإضمار اللام و (لا) النافية ردّه ابن هشام بأن فيه تعسفاً^(٤) .

(١) الجني الداني : ٢٢٥ ، مغني اللبيب : ١ / ٤٦ ، البرهان : ٣ / ٩٧ .

(٢) البرهان : ٣ / ٩٧ ، رصف المباني : ١١٧ ، الجني الداني : ٢٢٥ ، البرهان : ٣ / ٩٧ .

(٣) رصف المباني : ١١٧ ، الجني الداني : ٢٢٥ ، مغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

(٤) مغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

ومن هذا القسم قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُفْرَ أَنْ تَضِلُّوا) (النساء : ١٧٦) وقول

الشاعر :

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتُمُونَا (١)

فتقدير الآية على القول الأول : كراهة أن تضلوا ، وتقدير البيت : مخافة أن تشتمونا .

وعلى الثاني تقدير الآية : لئلا تضلوا ، والبيت : لئلا تشتمونا .

من جميع ما تقدم يظهر لنا أنَّ (أَنَّ والفعل) عندما يدلان على العلة قد تكون هذه العلة أمراً غير مُراد من إيقاع الفعل ، بل المراد تجنبه وهو منفي في المعنى ، فيُقدَّر البصريون اسماً محذوفاً هو (المفعول له) في الأصل ، ويُقدَّر الكوفيون ل (أَنَّ) معنى (لئلاً) ، أو قد تكون العلة غير ذلك فتقدَّر اللام عندئذ قبل (أَنَّ) .

فالعلة الأولى يكون التعليل بذكرها تعليلًا بالسبب على تقدير البصريين وعندئذ تكون (أَنَّ) مصدرية وليس لها إلا هذا المعنى ؛ فالتعليل يكون حاصلاً بالمصدر المؤول الذي أُقيم مقام المفعول له المحذوف . ويكون التعليل بهذه تعليلًا بالغرض على تقدير الكوفيين وهو حاصل بـ (أَنَّ) نفسها إذ إنها تكون بمعنى (لئلاً) فتحمل معنى اللام وهو التعليل وتحمل معنى (لا) وهو النفي ، وإنما يفهم هذا المعنى الأخير (النفي) لكون معنى الفعل بعد (أَنَّ) هو معكوس ما يتسبب عن الفعل قبلها ، لذا كان الغرض مما قبلها نفي حصول العلة بعدها .
وأيًا كان الأمر فإن دخول (أَنَّ) على الفعل في مثل هذه المواضع يفهم منه التعليل ، أو تجنب معنى الفعل - بعد (أَنَّ) - ، أو معنى المصدر هو العلة .

أما العلة الأخرى - أعني التي لا تكون معكوس ما يتسبب عما قبل (أَنَّ) - فتقدَّر معها اللام المعللة كما مرَّ ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ) (البقرة : ٢٥٨) أي : لِأَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ (٢) ، وقوله : (إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ) (الشعراء : ٥١) أي : لِأَنَّ كُنَّا (٣) . وكذا قوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ

(١) مغني اللبيب : ١ / ٤٦ .

(٢) الكشف : ١ / ٤٨٨ .

(٣) الكشف : ٤ / ٣٩٢ .

وَأَيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ (المتحنة : ١) إذ المعنى على تقدير اللام ، أي : لإيمانكم بالله ربكم^(١).

ولا يجوز هذا التقدير في العلة السابقة فلا يُقال في قوله تعالى : (خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) (لقمان : ١٠) : لأن تميد بكم ، أو لتميد بكم . ولا في قولهم : (ربطت الفرس أن تنفلت) : لأن تنفلت ، أو لتنفلت ؛ إذ ليس هذا المقصود ، ولا يستقيم به الكلام .

وجعل قوم (أَنْ) مع الماضي في مثل تلك المواضع بمعنى (إذ) التعليلية ، ونسب صاحب جواهر الأدب هذا القول إلى الكوفيين^(٢). وعلى ذلك يكون التقدير مع الفعل الماضي في آية (البقرة : ٢٥٨) المتقدمة : إِذْ آتَاهُ اللَّهُ ، وفي آية (الشعراء : ٥١) : إِذْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ، وقيل هي كذلك مع المضارع فقدروا آية (المتحنة : ١) المتقدمة : إِذْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ^(٣).

وقد نفى هذا أكثر النحويين وجعلوا (أَنْ) هنا مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة ، أو هي بمعنى : من أجل أَنْ^(٤) .

ليس معنى ذلك أَنْ (أَنْ) في جميع ذلك مصدرية خالية من معنى التعليل ؛ ذلك أنها تدخل على فعل ماضٍ أو مضارع كما ذكرنا ، فلو دخلت على فعل ماضٍ وفُهم التعليل كان هذا التعليل تعليلًا بالسبب ، وعندئذ يكون المصدر المؤول في موضع المفعول له وهو على تقدير اللام .

أما لو فُهم التعليل من (أَنْ) والفعل المضارع فلا يخلو من أن يكون تعليلًا بالغرض أو تعليلًا بالسبب ، أما التعليل بالغرض فتكون فيه (أَنْ) مصدرية وتفيد فيه التنصيص على الاستقبال ، والغرض يكون مستقبلًا - في الغالب - بالنظر للفعل المعلل ، نحو قولهم : (إنما انقطع إليك أَنْ تُكْرِمَهُ) وقولهم : (جئت أن أعطي) فالإكرام والإعطاء غرضان للانقطاع

(١) الكشف : ٩٠ / ٦ .

(٢) جواهر الأدب : ٩٤ .

(٣) الجنى الداني : ٢٢٥ ، مغني اللبيب : ٤٥ / ١ .

(٤) الجنى الداني : ٢٢٥ ، مغني اللبيب : ٤٥ / ١ .

والحجيء ، مستقبلاً بالنظر لهما ، ويجوز هنا تقدير اللام و(كي) فتقول : انقطع إليك لتكرمه
وكي تكرمه ، جئت لأعطي وكي أعطي . وقد يكون منه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا
قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ
أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ (النساء : ١٣٥) فمعنى (أن تعدلوا) "يحتمل العدل
والعدول ، كأنه قيل : فلا تتبعوا الهوى كراهة أن تعدلوا بين الناس أو إرادة أن تعدلوا عن
الحق"^(١) . وهذا تعليل لاتباع الهوى لا للنهي عنه ، وعليه يحتمل المعنى أن يقال : لا تتبعوا
الهوى لتعدلوا عن الحق أو كي تعدلوا عن الحق وهو تعليل لاتباع الهوى أيضاً . وقد يصح أن
يقال : لا تتبعوا الهوى لتعدلوا بين الناس أو كي تعدلوا بين الناس فيكون هذا تعليلاً للنهي عن
اتباع الهوى ، وعلى هذا المعنى قول الرازي (ت ٦٠٦هـ) : "اتركوا متابعة الهوى حتى تصيروا
موصوفين بصفة العدل ، وتحقيق الكلام أن العدل عبارة عن ترك متابعة الهوى ، ومن ترك
أحد النقيضين فقد حصل له الآخر ، فتقدير الآية : فلا تتبعوا الهوى لأجل أن تعدلوا ، يعني
اتركوا متابعة الهوى لأجل أن تعدلوا"^(٢) .

وأما التعليل بالسبب فكقوله عز وجل : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (غافر :
٢٨) وقوله : ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ (الممتحنة : ١) وقوله :
﴿وَتَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ (التوبة : ٩٢) ، ففي الآية
الأولى يتسبب قتل الرجل من قوله ربّي الله ، والسبب لابد أن يسبق المسبب ، وعليه إن
القول أسبق من القتل وجوداً . وفي الآية الثانية يُسبب إيمان المؤمنين إخراج الرسول وإياهم ،
فالإيمان (وهو السبب) سابق للإخراج (وهو المسبب) في الوجود ، وكذا في الآية الثالثة
فسبب الحزن عدم إيجادهم ما ينفقون وهذا الأخير سابق للحزن أيضاً في الوجود .

وفضلاً عما تقدّم قد تفيد (أن) تعليلاً بالعرض عند دخولها على (علّة مرّكبة) كقوله
تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ
إِحْدَاهُمَا الْآخَرَىٰ﴾ (البقرة : ٢٨٢) .

(١) الكشف : ٢ / ١٦٢ .

(٢) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) : الإمام الفخر الرازي ، المطبعة البهية المصرية ، الجامع الأزهر (بدون
تاريخ) : ١١ / ٧٤ .

نخلص من كل ما تقدم إلى أنَّ (أنَّ) تدخل على الفعل الماضي وعلى الفعل المضارع لإفادة التعليل ، فعند دخولها على الفعل الماضي يكون التعليل بالمصدر وهو تعليل بالسبب .
وعند دخولها على المضارع تكون فيه ثلاثة أحوال :

أولها : أن يكون ما بعدها معكوس ما يتسبب مما قبلها ، والتعليل فيه تعليل بالغرض على رأي الكوفيين وهو تعليل بـ(أنَّ) إذ تكون بمعنى (لئلا) ، وعلى رأي البصريين يكون تعليلًا بالسبب و(أنَّ) فيه مصدرية .

ثانيها : أن لا يكون ما بعدها كالأول ، وهو إما أن يكون مستقبلاً محضاً وعندئذ يكون التعليل بالمصدر المؤول وهو تعليل بالغرض ، أو أن يكون غير ذلك وعندئذ يكون التعليل بـ(أنَّ) وهو تعليل بالسبب .

ثالثها : أن يكون ما بعدها عِلَّةً مُرَكَّبَةً ، وعندئذ تفيد (أنَّ) تعليلًا بالغرض .

٢- التعليل بالمصدر المؤول من (أنَّ واسمها وخبرها) :

(أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون "حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ... وهي من الأحرف المصدريات . ونصَّ النحويون على أنَّها تفيد التوكيد واستشككه بعضهم . قال : لأنك لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً" (١) .

وقد يأتي المصدر المؤول من (أنَّ وصلتها) معللاً ما قبله كما كان ذلك في المصدر الصريح وفي المصدر المؤول من (أنَّ وصلتها) وهو على تقدير اللام أيضاً ف"تقول : جئتُك أنك تريد المعروف ، إنما أراد : جئتُك لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذف اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

أي : لادخاره" (٢) . فعِلَّةٌ مجيء المتكلم هي كون المخاطب مريداً المعروف كما كان ادخار الكريم عِلَّةً غفران عورائه ، ومن ثمَّ فإن موضع المصدر المؤول من (أنَّ وصلتها) هو موضع المفعول له ، قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره : ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً

(١) الجني الداني : ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) الكاب : ١ / ٤٦٤ .

وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿المؤمنون : ٥٢﴾ فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون . وقال : ونظيرها : ﴿لَا يَلَافِ قُرَيْشٌ﴾ (قريش : ١) لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا . فإن حذفت اللام من (أَنَّ) فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً . هذا هو قول الخليل^(١) .

ومن ذاك قوله تعالى : ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكَاها أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (الأنبياء : ٩٥) إذا قُدِّرَ محذوف ل (حرام) فبعده مبتدأ يكون محذوفاً ، أي : والعمل الصالح حرام عليهم ، ودليل المحذوف ما تقدم عليه من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ (الأنبياء : ٩٤) فيكون (أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) تعليلاً للتحريم على تقدير اللام^(٢) . ويحتمل ذلك قوله تعالى : ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ (النمل : ٤٣) على قراءة الفتح^(٣) إذ المعنى : لأنها كانت^(٤) .

والذي يظهر من التعليل المستفاد من (أَنَّ وصلتها) أنه تعليل بالسبب ؛ ذلك أن الفعل المعلَّل يكون سببه مضمون (أَنَّ واسمها وخبرها) ولا يكون هذا غرضاً ، ففي الأمثلة المتقدِّمة ، كونك تريد المعروف سبب للمجيء ، وعدم رجوعهم عن الكفر سبب في تحريم أو امتناع قبول أعمالهم ، وأن كونها من قوم كافرين سبب لصد ما كانت تعبد من دون الله لها .

وهذا السبب - بالمصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وصلتها - مما لا يشترط فيه التقدم في الزمن والخارج ؛ ذلك أن الدلالة الزمنية للمصدر المؤوَّل تأتيه من خبر (أَنَّ) فلو كان جملة فعلية فعلها ماضٍ دلَّ المصدر المؤوَّل على الزمن الماضي وكان السبب عندئذ متقدِّم في الزمن والخارج كأن تقول : عاقبته أَنَّهُ أساء إليَّ ، فالإساءة حاصلة في الماضي وهي سبب المعاقبة وقد تقدمت عليها في الزمن والخارج . ومنه آية (النمل : ٤٣) المتقدِّمة (بفتح همزة أن) : ﴿أَنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ .

(١) المصدر والصفحة أنفسهما .

(٢) الكشف : ٤ / ١٦٥ .

(٣) هي قراءة سعيد بن جبير وابن أبي عبلة : البحر المحيط : ٧ / ٧٥ .

(٤) الكشف : ٤ / ٤٥٨ .

ولو كان جملة فعلية فعلها مضارع دلّ المصدر المؤول على الحال ، كقولهم : جئتكَ أنك تريد المعروف ، ومنه آية (الأنبياء: ٩٥) المتقدّمة (بفتح همزة أن) : «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ»، ف(أنك تريد المعروف) و«أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» يدلّان على الحال ، وقد يحتمل هذا الدلالة على الاستمرار أو الثبوت . كما قد يدل المصدر المؤول في هذا القسم على الاستقبال فحسب ، كأن يُقال (جئتكَ أنك ستحتاج إليّ) .

أما لو كان الخبر اسماً أو شبه جملة فإن المصدر المؤول يدل على مطلق الزمن كقوله تعالى : «وَلَا يَخْزِنُكَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (يونس : ٦٥) على قراءة الفتح^(١)؛ إذ "خرجت هذه القراءة على التعليل ، أي : لا يقع منك حزن لما يقولون لأجل أن العزة لله جميعاً"^(٢) فكون العزة لله جميعاً سبب في النهي عن الحزن وليس غرضاً ، وعِزَّتُهُ (عِزَّتُهُ) غير مقيدة بزمن بعينه . ومثل ذلك أيضاً قوله تبارك وتعالى : «إِنَّا نُنَكِّتُ مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ» (الطور : ٢٨) على قراءة الفتح أيضاً^(٣) "بمعنى : لِأَنَّهُ"^(٤) ، وقوله تعالى : «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» (الجن : ١٨) "معنى الآية : ولأن المساجد لله فلا تدعوا"^(٥) . وقد تكون دلالته على غير ذلك كقوله تعالى : «أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ * مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ * وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ» (الصافات : ٢٢ - ٢٤) على قراءة الفتح كذلك^(٦)، أي : لأنهم^(٧) . فكونهم مسئولين سبب للأمر بالوقوف وهو ليس ماضياً ولا لمطلق الزمان .

ولعلّ ما سوّغ أن يكون المصدر المؤول في ما تقدّم سبباً على الرغم من تبين دلالته على الزمن هو أن ثبوت واستقرار مضمون جملة (أنّ) في الذهن - ذلك أنّ (أنّ) تفيد

(١) هي قراءة أبي حيوة : الكشف : ٣ / ١٥٨ ، البحر المحيط : ٥ / ١٧٤ .

(٢) البحر المحيط : ٥ / ١٧٤ .

(٣) هي قراءة الحسن وأبي جعفر ونافع والكسائي : البحر المحيط : ٨ / ١٤٧ .

(٤) الكشف : ٥ / ٦٢٩ ، البحر المحيط : ٨ / ١٤٧ .

(٥) الكشف : ٦ / ٢٣١ ، البحر المحيط : ٨ / ٣٤٥ .

(٦) هي قراءة عيسى بن عمر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٧٣ ، البحر المحيط : ٧ / ٣٤١ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٧٣ .

التوكيد والتحقيق وتضفي معنى الثبوت والاستقرار على جملتها^(١) - هو السابق والمتقدم على الفعل المعلل ، كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (المؤمنون : ٦٠) فقد صرح بعض المفسرين بأن التقدير : "لأنهم ، أي : سبب الوجل الرجوع إلى ربهم"^(٢) ، وليس دقيقاً أن يكون رجوعهم إلى ربهم سبب الوجل ؛ ذلك أن الرجوع إنما يكون مستقبلاً فهو غير واقع ، ولا يُعقل أن يكون ما سيقع في المستقبل بعينه سبباً في ما يقع في الحاضر ، فكان الأدق أن يكون السبب هو ثبوت واستقرار الرجوع إلى الله في قلوبهم ، ولهذا حمله الرازي على العلم بالرجوع ، قال : "ثم إنه سبحانه بينَ علة ذلك الوجل وهي علمهم بأنهم إلى ربهم راجعون"^(٣) ، وحمله أبو حيان على التوقع ، قال : "أي وجلة لأجل رجوعهم إلى الله ، أي خائفة لأجل ما يتوقعون من لقاء الجزاء"^(٤) . وكلا المعنيين - أعني علمهم وتوقعهم - يدل على ثبوت معنى الرجوع في أذهانهم ، وهذا الأخير إنما توحى به (أن) ؛ إذ لا يكون قريباً لو رُفعت من التعليل وقلنا : قلوبهم وجلة لرجوعهم إلى ربهم ، أو ليرجعوا إلى ربهم .

وثبوت مضمون جملة (أن) واستقراره (وهو السبب) إمّا أن يكون في ذهن فاعل الفعل المعلل أو في ذهن المتكلم ، ففي (جئتكَ أنك تريد المعروف) و (جئتكَ أنك ستحتاج إليّ) فاعل الفعل المعلل (وهو المتكلم نفسه) قد ثبت واستقر في ذهنه كون المخاطب مريداً للمعروف وكونه سيحتاج إليه ، فتسبب عنه الجيء . وكذا في آية الأنبياء (٩٥) المتقدمة : ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكَاَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ إذ ثبت أنهم لا يرجعون . وأيضا آية (يونس : ٦٥) المتقدمة : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ على فتح همزة (أن) ، فثبوت أن العزة لله جميعاً عند الناهي عن الحزن قد حمله على النهي ، ومثل ذلك يُقال في الأمثلة الأخرى . على أنه قد يُحتمل أن يفيد المصدر المؤول من (أن وصلتها) إذا دلّ على الاستقبال في نحو : (جئتكَ أنني سأكرمك) تعليلاً بالغرض .

(١) شرح المفصل : ٧٧/٨ .

(٢) الدر المصون : ١٨ / ٣٥٣ .

(٣) التفسير الكبير : ٢٣ / ١٠٨ .

(٤) البحر المحيط : ٦ / ٣٧٩ .